العدد (1755) السنة السابعة - الأحد (28) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الديمقراطيـة وثقافـة المجتمـع الأوسـع فـي العـراق

حكمت البخاتي

الديمقراطية والسلوك المتحضر:

يوسم السلوك السياسي في اي مجتمع بميسم آليات انتاجه ، وهو جزء من نسق اجتماعي يتشكل من تداخل واضح بين مؤسسات المجتمع وعلاقة افراده ، وما تضيفه منظومة القيم التي تتشكل في ظلها هذه المؤسسات من معنى ، يتحدد به ، وينضبط نمط السلوك . ووظيفته في انتاج متبادل بينه وبين قيمه . وعلى اثر انخراط العالم كله في تحولات عميقة شكلت جوهرية تاريخه الحديث والمعاصر واستدرجت او كادت ان تستدرج كل نظمه الاجتماعية والسياسية في عملية التغيير ، اخذ ينمو سلوكاً سياسيا للمجتمعات المعاصرة افرادا وجماعات ومؤسسات ، وينبني وفق معايير مستحدثه متحركا في منظومة من القيم فرضتها بقوة الغرب – الحضاري والاقتصادي ثقافات الحداثة،بعد ان ازاحت جدار الفصل بين السياسة وانشغالات الفرد الاخرى سوى السياسة في عصر تناسبت استحواذاته السياسة مع ما اطلق عليه من تسميات واوصاف مثل وصفه بنهاية التاريخ وتسميته بعصر العولمة ان ابرز ما يتسم به هذا السلوك في ظل تطوراته وفي بنيته ، هو انصياعه لارادة الدولة التي شغلت محور ولائه واستولت على قيم انتمائه بعد انحلال علاقاته التضامنية المستندة الى اختزال الهوية وقيمه الذاتية في رابطته العصبية وينجم هذا الانصياع عن تصور للدولة (بأنها ارادة الكل) .... اسبيوزا . بعد ان تمر هذه الارادة من خلال صناديق الاقتراع وتضمن شرعية التمثيل لارادة المواطن . ويحمل هذا الانصياع لواجب واستحقاق الدولة ذروة سلوك متحضر رسخت قيمه الممارسه الديمقراطية وانجرحت ممارسته عن فكرة الخضوع الى قانون اسمى مصدره الشعب وكذلك مصدر سلطته كذلك ، وهو (ما يشكل جوهر الديمقراطية في مقولة حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل الشعب) ... غدنز انتوني . وعليه تتأسس ديمقراطية السلوك وبواسطته يمنح المواطنون (الصدارة لمصالح الدولة ويعتبرون صيانتها بأنها الخير الاجتماعي الاعلى)... جوزيف شترايز. وهو ينتج عن تصور متجدد للخير وقيمه الفكرية بأنتاج قيم وتصورات سعت الى الفصل بين الحق والخير ... غي هاشر . اي بين المجال السياسي الذي هو في خدمة الشعب من جهة ، وتصورات الوجود الخاضعة الى الضمير المنفرد ، وهذا هو ما تعنيه العلمانية في الفكرة الجوهرية لها ، واستمد منها التوجه العلماني مسوغاته في فصل الدولة التي احتكرت انتاج قيم الحرية،(١) عن الدين باعتباره منتجا للقيم مضفيا الدين بهذا معنى على السلطة والدولة يناقض ما تتبناه الدولة الحديثة من مفهوم يفترض ان الدول ليست ملكا لفئة من السكان وانما هي للجميع للشعب (iaos بالايوناية) بينما ينظر للدين بأنه لا يتسع لاستيعاب مفهوم الشعب بواسطة انتاجه قيمة الاصطفاء وثنائية الايمان والكفر وفكرة الشعب المختار وكان معيار هذا التطور في الفكر السياسي واستناده الى تجربة السلطة الكنسية التي رأت (ان الروح فوق الجسد وأن الكنيسة تمثل الروح والدولة تمثل الجسد اذا فالرئيس الروحاني (البابا)يجب ان يكون فوق الرئيس الدنيوي)... علي حيدر . وبهذا اصبحت الكنيسة فوق الدولة حكرا على الملوك وطبقة الاشراف والشعب دون هكذا دولة . أن كون الدولة ملكا للشعب هو ما تعنيه الديمقراطية وتأسيسا عليه في التصور العلماني سعت ايديولوجية الفصل الى انتاج سلوك اجتماعي وسياسي يتسم بنزعة الفردية(٢) وممارسة الاستقلالية بإنسجام تام في اطار علاقة الفرد – المواطن بالدولة ، وهو ما يعرف بمبدأ المواطنة ، بعيدا عن اي انتماء او ما يفرض ولاء جماعي ديني... او مذهبي ... او عرقي بعد غياب واختفاء صور الجماعة التقليدية (نتيجة اختفاء الاسرة الممتدة والاحياء الشعبية في المدن وقبلها العشيرة ... ونمت فيها معايير تؤكد خصوصية الافراد) د قيس النوري . ان اختفاء روح الجماعة في مجتمعات العلمانية هي التي عملت على ترسيخ الممارسة الديمقراطية بعد انحسار ولاءات فرعية وانتماءات ثانوية .

النكوص الحضاري وثقافته السياسية:

اذا كانت الديمقراطية هي حاضن النزعة الفردية ، وحامل اهم معنى تضفيه على علاقة الفرد- المواطن بالدولة من خلال منظومة ثقافية وسياسية وقانونية متكافئه في الحقوق والواجبات تكون قد استوعبت كل قواعد الوجود الاجتماعي وتفاصيله في حياة الغرب ، لكن اشكالية تشابك وتداخل مصلحة الولاء وانغراس الذات في مرجعية الانتماء في مجتمعات ما قبل الحداثة هي عوامل ومتبنيات لا تزال فاعلة،رغم تحولات التاريخ وانقلاباته في مجمل الحدث السياسي، بل ويحاول هذا الانتماء ومرجعيته ان ينفرد بسلطة هذا الحدث ، والنفوذ من خلاله الى ترسيخ سلطته وتغليب موقعه في مزاحمة الحدث واطرافه ، وهو ما يعتبره ابن خلدون عامل اساسي ، واشتراط بنيوي في قيام دولة وظهور عصبية تنفرد بالقوة دون سائر العصبيات ، وتكون لها الرئاسة بالغلب ، فهو يقول (ان الرئاسة لا تكون الا بالغلب والغلب انما يكون بالعصبية – الانتماء- فلا بد بالرئاسة على القوم ان تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة)... ابن خلدون . ان الرجوع بالحدث المعاصر وخصوصا السياسي منه في تحليله واستقصائه الى نظرية في الاجتماع السياسي ، تعود الى قرون خلت في تاريخ حضارة الاسلام ، بما تضمنته من مقولات لا زالت تنطبق على واقع الاجتماع السياسي العربي، يكشف في حقيقته عن ارتداد الحاضر في غيابه وعطالته الى الماضي في حضوره وفاعليته، ان محاولة فهم الحاضر تراثيا ينبعث عن عدم انعتاق الحدث في سياقه الفاعل عن محنة الكنوص الحضاري وثقافته التي تحرص على مسار الخلف بما ينسجم وعبأ السلف. ان فهم حاضرنا السياسي وتحديدا العربي منه دون الاسلامي وقراءته وفق اطروحة ابن خلدون تؤشر على ركود الحالة الاجتماعية للمجتمع العربي ، وتبعا لذلك حالته السياسية على ما هي عليه منذ ان وضع هذا العالم الكبير اراءه التحليلية والعلمية في القرن الثامن الهجري في الاجتماع العربي وسياسته التي تقوم على معيار العصبية ، ويكشف التصاق قراءة خلدونية بهذا الواقع عن التصاق العصبية بمسار الحدث في هذا الواقع برمته ، وخصوصا السياسي منه بوجه خاص ، وهو ما أدىويؤدي الى استحواذ رؤية عصبوية ، نتيجة تغلب هذا العمق التاريخي في ثقافة العرب السياسية على طبيعة سلوكهم السياسي، وليس بالضرورة ان تكون هذه العصبية تدور في نطاق عصبية العرق كما يذهب الى ذلك ابن خلدون في معنى العصبية في قوله (ان العصبية انما تكون في الالتحام بالنسب او ما في معناه) ، فقد سرت روح العصبية الى مجال العقائد والاديان واختزنت تجاويف الوعي المغلق في ثقافتنا ، بل وشملت فيه مسارات علمانية ورؤى سياسية اصطبغت بشعارات العصرنة وافكار الحداثة ، وعانت ايضا من صدمة التحولات السياسية والاجتماعية ، ومن ثم الفكرية بسبب تجيير هذه التحولات لصالح الغرب الاستعماري ، وانتماء بنية الثقافة في هذه البيئة الى مفهوم الجماعة المتفرع عن مبدأ العصبةراسخ في توجيه سلوك هذه المجتمعات وجزء منه السياسي الذي لم ينفصل عن اطره وانتماءاته الجماعية وبصورة اشد انفعالا ، وما يعزز من اشكالية الطرح الديمقراطي في هذ المجال هو ان الديمقراطية تشدد على النزعة الفردية ، وتدور حول فكرة الفرد- المواطن – الحر في انتمائه وسلوكه وتخصصه في وظيفته واختيار ولائه وتحديد مرجعيته وهو ما يناقض ويستفز ثقافة وروح الجماعة التقليدية السائدة في مجتمعات العصبة (عرقية-عقدية) وهي تعيش اوضاعا اجتماعية تميزت بالسكونية ونتجت عن وظائف اقتصادية ومعاشية اتسمت بأنها غير محددة ولا تخصصيه في العمل في مرحلة طويلة من عمر هذه الجماعات، مما ادى الى تقويض قيمته في ظل سيطرة مبدأ التضامن الاجتماعي التي بقيت بعض ملامحه في المجتمعات المحلية والتقليدية حتى اليوم ، واشد ملامحه حضورا تبدو واضحة في الإحساس لدى افراد هذه المجتمعات وجزءاً منها مجتمعنا العراقي بأن (ذات الفرد لم تكن منفصلة من جماعته المرجعية بل ارتبطت مصالح الاثنين .... وادت الى تعميق الحس بالولاء والانتماء لها)... د قيس ، على حساب المجتمع الاوسع الذي يفترض به ان يكون حاضن تلك الجماعات وحامل الهوية الوطنية ، وهو بهذا المفهوم يعد اهم نتاج حداثوي اجتماعي وسياسي .

المجتمع الاوسع وثقافته في العراق :

لقد تجاوزت الحداثة في مجتمعات الديمقراطية قيم الجماعة التقليدية ومحورية الصدور عنها في التنظيم الاجتماعي الى فكرة ومبدأ القومية التي (هي نتاج التحولات التي حدثت في المجتمع الصناعي الذي افرز ... ونقل ... الى مجتمع اوسع واضفى شرعية ومعنى على الدولة والمجتمع ... الذي ولدهما التصنيع)... فرد هوليداي . بينما لا زالت فكرة الدولة تخضع الى المفهوم الخلدوني في المدرك والفعل السياسي العراقي ، وهو ما يعيق حركة المشروع الديمقراطي الذي يسعى الى تحويل ولاء الفرد وانتمائه الى الدولة بأعتبارها تمثل ارادة الكل ومصلحته من خلال تماهي مصلحةالفرد والانسجام في مصلحة الدولة وتكون الدولة هي المرالأمن لمصالح الافراد، بعد ان تقوم وبمعيار حداثوي بصياغة المجتمع وتعريفه بهوية وطنية تستند الى نص دستوري يتأسس عليه قانون الجنسية في الدولة الحديثة، وهو حامل هوية المجتمع القانونية والسياسية، وبتصور متقدم في حداثته . ورغم ان الدستور العراقي الدائم قد نص في الباب الاول من المبادئ الاساسية في المادة (٣) من هذا الباب على ان (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب ..) الا انه اعتبر وسيلة الانتماء الى هذه الدولة وبصورة شرعية واساس المواطنة فيها هو الجنسية العراقية في المادة (١٨) من الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات ، وفي الفقرة (٢) من هذه المادة حيث نص على ان (الجنسية العراقية حق لكل عراقي، وهي اساس مواطنته) وحظر اسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي بالولادة ولاي سبب كان حسب ما نص عليه الدستور . وهو سعي يطرح وفق حامله الديمقراطي الذي نصت عليه المادة الاولى من الباب الاول في التعريف بجمهورية العراق بأنها دولة مستقلة . نظام الحكم فيها .. ديمقراطي) الا انه غياب معنى المجتمع الاوسع عن الوعي الاساسي الراهن في العراق وغياب ثقافته أيضاً عن حضور اجتماعي فاعل بمعيار حداثوي تشكل عائقا اضافيا امام المشروع الديمقراطي بصورة اشد تأثيرا . ذلك ان المجتمع العراقي بعيد في تكوينه وصورة ملامحه عن تأثيرات الحداثة حاضنة الديمقراطية وملهمة التعددية وينفصل عن دورها في انتاج مفهوم المجتمع الحديث وما يقوم عليه هذا المفهوم من قطيعة تاريخية (فالامم المعاصرة ليس ناتج التاريخ بل ناتج عوامل طارئة تشكلت هي نفسها عن طريق عوامل عالمية)... فرد هوليداي.

وهو ما يتقاطع مع اطروحة الامة العراقية التي نتجت عن تأصيل لها في منعطفات الزمن الغابر تحاول ان تجمع وشائج الجماعات العراقية وتأصيل لحمة العراقية في لحظة ولادة رافدينية . ولحظة الجمع هذه لا تكتمل ولا يكتب لها نجاح التجربة الا اذا استطاعت وقبل السعي في بناء دولة ان تسعى في دمج الافراد وجماعاتهم وهوية العراقية في مجتمع عراقي يتأصل وجوده وينتج بالحاجة الى النوع البشري ونزوع الانسان فيه الى الاجتماع بغيره من بنى اقوامه في العراق ودعامته المشاركة وبحضارية الفكرة ومدنية الطبع ، وهو ما عبر عنه الحكماء بقولهم ان الانسان مدني بالطبع ، اي لا بد من الاجتماع الذي هو المدينة باصطلاحهم الذي هو معنى العمران ، وهو ما لا يضمنه التاريخ ان لم يقف حائلا دونه، وتتضمنه الجغرافيا وهو محل العمران ولازمة وقاعدة الاجتماع البشري وضمانه المجتمعات الحديثة التي تسمى بـ المجتمعات الصناعية وهي رائدة العمران وصانعته بعد ان استندت في الوجود الى الجغرافيا ، (وشهدت ظهور ما يعرف الان بالدولة القومية .. وهي .. تمثل بهذا المعنى جماعات سياسية تفصل بينها حدود محددة واضحة ، اكثر بكثير من المعالم الغامضة التي كانت تفصل بين البلدان التقليدية)... غدنز انتوني . فالجغرافيا شرط الدولة، والمجتمع ضميمة الجغرافيا ، وهوية المكان ، فالجغرافيا متصل تنتظم فيه وشائج الوحدة الوطنية وتحمله استحقاقات انتخابية وضمانته الدستور،والتاريخ منفصل وعلى منفصل التاريخ واحتقاناته تتطفل المحاصصة وترتفع اصوات المطالبة بالامتيازات ورفض الاستحقاقات .

وان ادت الى علمانوية قادت الى مواجهة مع حرية الضمير المنفرد ولكن المؤرخ تويتبني له وجهة نظر اخرى اذ يعتبر النظر الى الفرد على انه جزء من الجماعة انكارا للعلاقة الشخصية بين النفس والله واستعاضة عن عبادة الله بعبادة المجتمع الانساني ذلك العملاق الجبار ... يقف حيث لا يحق له ان يقف . الحضارة في الميزان – ص٢٠٢ .

التغيـير السياسـي.. ومشـكلات الناسـ اليوميـة

حسين عبد الرازق

أثار البيان المهم الذي أصدرته أحزاب الائتلاف الديمقراطي الأربعة (التجمع – الوفد – الناصري – الجبهة) عقب (مؤتمر الإصلاح الدستوري) اهتماما وجدلا واسعا في المجتمع السياسي المصري وأجهزة الإعلام والصحافة الحزبية والخاصة، وتراوحت المواقف بين الاتفاق والاختلاف وقبول التوصيات ورفضها، وهو أمر طبيعي ومفهوم في ظل تعدد المواقف والرؤى والمصالح، ولكن ما لفت نظري تساؤل طرح من جانب عدد من المهتمين بالشأن العام، حول عدم تطرق البيان للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة وتزايد نسب الفقر والبطالة وانخفاض مستوى معيشة الطبقات الشعبية والوسطى وشيوع الفساد.. إلخ.

والرد على هذا التساؤل من جانب أحزاب الائتلاف الديمقراطي ضروري رغم وضوح الأمر وبساطته.

× فالمؤتمر عقد من أجل هدف محدد عاجل وهو بدء التغيير السياسي والدستوري، وكان موضوعه (الإصلاح الدستوري) والانتخابات الحرة النزيهة، آخذين في الاعتبار أن مصر ستشهد خلال هذا العام والعام القادم انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب وانتخابات رئاسة الجمهورية.

إن هناك اتفاقا بين أحزاب الائتلاف الديمقراطي وتوافقا عاما في المجتمع إن التغيير السياسي والدستوري هو المدخل للتغيير والإصلاح السياسي والدستوري، فاستمرار الأوضاع الاستبدادية القائمة وحكم الفرد واحتكار حزب واحد للسلطة منذ عام ١٩٧٦ وحتي الآن، يصادر إمكانية التغيير، فبدون تداول سلمي للسلطة عبر صندوق الانتخابات في انتخابات حرة نزيهة يختار فيها الشعب بين أحزاب وبرامج وسياسات متنافسة بعد أن ينتزع الحريات الديمقراطية كافة ثم يحاسب الحزب الفائز دوريا فإما أن يعيد منحه الثقة أو يسحبها عنه ويسقطه، فلن يحدث أي تغيير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

× ورغم أن المؤتمر كان مركزا علي التغيير والإصلاح السياسي والدستوري، فقد تطرقت المناقشات للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تفصيلا، وتناول بالنقد السياسات المتبعة والفروق الطبقية التي تزداد اتساعا واتجاه الحكم لخصخصة التأمين الصحي وكارثة أموال التأمينات الاجتماعية والقانون الجديد للمعاشات والفساد والارتفاعات الفلكية في الأسعار، وتدهور مستوى التعليم والصحة وأزمة السكن وعار الأمية.. إلخ، وأشار البيان الختامي بسرعة لهذه القضايا فقال (يعاني المصريون نتيجة غياب الديمقراطية والانفراد بالسلطة، وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية أدت إلي تأزم الحياة وانهيار المرافق العامة وانتشار الفقر والبطالة والفساد وتراجع معيشة الغالبية العظمى من المواطنين..).

× إن المؤتمر والأحزاب الأربعة الداعية له ملتزمة بوثيقة الائتلاف الديمقراطي التي صاغتها في أكتوبر ٢٠٠٧ وأذاعتها في مؤتمر صحفي في ١٠ فبراير ٢٠٠٨ والتي طرحت (مبادئ لدستور ديمقراطي وبرنامج الإصلاح والتغيير) ينص في بنده الثالث علي (ركائز النظام الاقتصادي – الاجتماعي) القائم علي تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والحد من الفوارق بين فئات المجتمع ورفع الحد الأدني للأجور وربطها بالأسعار ومواجهة البطالة، ودور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية، وإقامة نظام تعليم حديث وعصري، ومواجهة ثقافة التخلف السائدة بإشاعة ثقافة عقلانية نقدية ديمقراطية، ونشر ثقافة المساواة بين المرأة والرجل، ومواجهة الفساد بصورة منهجية منتظمة وليست انتقائية ولا موسمية.

واتفاق الأحزاب الأربعة علي هذه الوثيقة باعتبارها التزاما مشتركا لها جميعا لا يمنع كل حزب علي حدة من تجاوزها طبقا لبرنامجه ووثائقه.

وبالنسبة لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي فبرنامجه العام وبرامجه النوعية الخاصة بالتعليم والصحة والزراعة والإسكان، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، يتضمن تفاصيل لسياسات بديلة لسياسات الأزمة التي يطبقها الحكم القائم، ويخوض الحزب – إلي جانب معارك التغيير السياسي والدستوري – نضالات يومية لمواجهة سياسات الحكم وطرح سياساته البديلة على الرأي العام، ولابد في الأيام والأشهر القادمة أن ترتفع وتيرة المعارك الاقتصادية والاجتماعية التي يخوضها الحزب مع الجماهير، مؤكدا أن التغيير السياسي والدستوري هو المدخل للتغيير الاقتصادي والاجتماعي وحل مشاكل الناس اليومية.

الوصاية على النساء

فريدة النقاش

لا يعرف أحد إن كان اتفاقا ضمنيا أم مجرد مصادفة أن يتواكب مع هذا اليوم وضع إدارة الإفتاء في وزارة الأوقاف الكويتية مجموعة من الشروط لممارسة المرأة الرياضة، منها أن يؤمن عدم إطلاع الرجال علي النساء (بافتراض أن الرجال وحوش)، وأن يكون مكان ممارسة الرياضة محجوبا حجبا كاملا عن النظر، وأن يتم التدريب والإشراف علي أيدي نساء فقط دون مشاركة الرجال، وأن ترتدي النساء ملابس ساترة لمحل العورة ما بين الصدر والركبة، وألا يكون اللباس ضيقا يصف موضع العورة ولا شفافا تظهر منه البشرة، وأن يراعي عدم تعري النساء أمام بعضهن أثناء الاستحمام أو تبديل الثياب).

ورغم أن ممارسة الرياضة هي نشاط للارتقاء بالأخلاق والسلوك الإنساني، تظهر فيه إرادة البشر نساء ورجالا وتتجلى قدرتهم، فإن قوى أصولية سلفية تأبى إلا أن تستعرض لنا كفاءتها في فرض الوصاية علي النساء، وإظهار قدرة هذه القوى على ضبطهن والتحكم في سلوكهن وحتي وهن يمارسن الرياضة التي تؤدي للارتقاء الأخلاقي.

ويتأسس هذا الموقف من النساء والذي يريد أن يحجبهن قدر الإمكان، على الخوف التاريخي من جسد المرأة، ومن القدرات التي يتوفر هذا الجسد عليها، من حيث الخصوبة والقدرة علي الحمل والولادة والطاقة الجنسية الكبيرة فيه، وهو خوف يغوص عميقا في ضمير البشرية، وقد انحدر إلينا من زمن الأساطير والخرافات، وهو الخوف الذي كان سببا كما يقول الباحثون في ولادة الأساطير التي تربط بين التغيرات التي تحدث لهذا الجسد وبين الموت من جهة والازدهار والنماء من جهة أخرى، تعبيرا عن المفارقة والتناقض في رؤية الإنسان للعالم ومن ضمنها رؤيته للعلاقات بين النساء والرجال.

وتجلت النظرة لجسد المرأة في الثقافة الحديثة التي نهلت من هذا التراث المتراكم من ثلاث صور. أولها صورة الجسد المدنس باب الشيطان والغواية والفتنة، وهو الجسد المميت في بعض الحكايات والذي يفضي التعامل معه إلي الخراب، ومن هذا التراث القديم نشأت فكرة عدم لمس المرأة خوفا من دمها الشهري المدنس والمفضي إلي الموت.

أما الصورة الثانية للجسد فهي النقيض، لأنه عنوان الطهر والنقاء والعفة، وهو رمز الأمومة والعطاء. وعرفت بعض من الثقافات تقديس الأم، وفي ثقافتنا الشعبية يرتبط تبجيل الأم بمدى تخلص جسدها من قدرته الجنسية، أي عندما تكبر في السن ويزول ما كان يجعل هذا الجسد مدنسا وعورة في الصورة الأولى.

أما الصورة الثالثة والتي هي وليدة النظام الرأسمالي خاصة في جانبه التجاري الاستهلاكي الذي يتطلع ويعمل على ترويج السلع بأي ثمن من أجل الربح ثم الربح الذي هو إله هذا النظام، فإن جسد المرأة يصبح سلعة من ضمن السلع، فإما أن يجري استخدامه لترويج السلع الأخرى عبر الإعلانات، أو تحويله هو نفسه إلي سلعة في شبكات البغاء التي تتاجر بأجساد النساء، وهي تجارة مربحة جدا علي الصعيد العالمي تعيد إلي الأذهان أزمة العبودية البغيضة، لأن النساء حين يقعن في حبالها يصبح من الصعب جدا عليهن الانفلات من أسر قيودها وتجري تدميرهن ماديا ومعنويا.

وتظل هذه الصور الثلاث المتناقضة تتفاعل وتتصارع في كل المجتمعات طبقا لمستوي تطورها واحترامها للعلم، وقدرة الحركات النسائية والديمقراطية عامة علي مخاطبة المجتمع وممارسة النفوذ فيه، لتعزز في آخر المطاف صورة المرأة (الإنسان – المواطن) بهذه الدرجة أو تلك، متحررة من الأساطير والخرافات، ويصبح إسهامها في الحياة العامة ومشاركتها في كل الأعمال والنشاطات ومن ضمنها الرياضة، عملا من طبيعة الأشياء، ولا يثير الجدل إلا في تلك الأوساط التي تعتبر الوصاية علي النساء وإخضاعهن أمرا إلهيا، يقتضي طبقا لتصوراتهم وضع النساء في مكانة أدنى، والتسلط عليهن وقهرهن، وذلك ضمن الإطار الأعم للقهر الطبقي في مجتمعات منقسمة حيث الأقلية التي تستحوذ علي الثروة والسلطة والأغلبية التي تكافح من أجل حقها في الحياة الآمنة والكرامة، ولا يتخذ القمع شكل الاستغلال المادي فحسب وإنما هناك أيضا القمع المعنوي والثقافي عبر إعلام جبار وهو قمع تجري ممارسته ضد النساء بإعلاء هذه الصورة أو تلك لأجسادهن حسب احتياجات النظام الرأسمالي السائد.

هيئة الإعلام وتراخيص القنوات الفضائية بين "التنظيم" والاحتواء

حسن شعبان

الدستور العراقي وعلى وجه التحديد في الباب الثاني منه جاءت المادة (٣٦) لتثبت اهم الحقوق الانسانية تلك التي تتعلق بحرية التعبير بكافة الوسائل وحرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر وبما لا يخل بالنظام العام والاداب.

وطالما ان الحديث في حرية الاعلام والصحافة والذي يشمل الاجهزة المرئية والمقروءة والمسموعة فهذا يعني بالضرورة انها ليست منحة من احد حاكما او غيره وانما اكتسبت بالولادة وتنتهي بالوفاة وهذا ما اقرته وعملت به المعايير الدولية والقانون الدولي الانساني وعلى هذا الاساس فان اي تقنين او تشريع وطني في اي بلد من العالم ينبغي إن يلتزم بهذه الحقيقة الثابتة وان لا تكون هناك نصوصا او اوامر تقع خارجها .

في المادة (٤٥) من الدستور العراقي الجديد نحت هذا المنحى واخذت بالاتجاه العالمي لحرية الرأي والتعبير حينما نصت على ان (لا يكون تقييد ممارسة اي حق من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون او بناء عليه على ان لا يمس ذلك التحديد وغير حمّال للاوجه. هذه المقدمة ضرورية تكون مدخلاً لمناقشة قصة التراخيص التي فرضتها هيئة الاعلام على القنوات الفضائية وفرضت فيها شروطها للسماح لها للبث وبشكل موضوعي وقانوني بعيداً عن التصادم والتقاطع. الدستور العراقي وكما اشرنا اشترط حدوداً واسعة لهذه الحرية وان لا تمس جوهرها وان تكون ذلك بقانون ولم يتوصل مجلس النواب السابق الى قانون ينظم قضايا الاجهزة الاعلامية المختلفة ولا ادري كيف مارست هيئة الاعلام او شبكة الاعلام هذه المسؤولية دون ان تستند الى اطار قانوني لعملها ومن يحدد عملها وقد تخالف الدستور في توجهه واذا كان الاساس هو اوامر الحاكم المدني (برايمر) فأنه قد رحل ولابد من توصيف قانوني كما تطلبه الدستور والعودة الى قرارات وقوانين النظام السابق فانه امر يبدو اقرب للمستحيل لأن ما حدث في طفرة نوعية وكمية في مجال العمل الاعلامي لا يمكن وضعه في الاطار القانوني لنظام الفرد الواحد والحزب الواحد. لو ان الامر فيها متعلق باجراءات تنظيمية وشكلية ومالية لا تتعدى وضع ضوابط عامة وليس كما اعلن من تراخيص التي تعني بالضرورة الاجازات وهي تعني قبولا او رفضا لاجراءات كثيرة قد تصل الى مرحلة الحرية الكاملة لهذه الحقوق وهنا يتطلب نصوص قانونية واضحة ومحددة فأن ذلك يكون امراً ممكناً ولحين وجود قانون وطني مكتمل التشريع.

ان ما نخشاه ونحن بصدد دولة القانون والمؤسسات المهنية البعيدة عن المحاصصة والتأثيرات الحزبية ان يكون هذا الاجراء خارج هذا الاتجاه وان يكون قانونياً تكون فيه التراخيص والمنع والخطوط الحمراء خاضعة لقرارات القضاء العادل الذي وحده الذي يمكن ان يحسم العلاقة بين من يملك الاجراءات ومن يتعرض لقمعها وليس ان يكون قاضياً وجلاداً في نفس الوقت.